وفسّره ثعلب، فقال: «استوى به بَلَده صار كلّه حَدَباً، أي: محدوداً خاضعاً لحكمه». تلك نماذج ثلاثة تبيّن فيها تعمّل الشَغَب، وارتكاب التكلّف في تشويه وجه الآية اللائح، والتغطية لأمر كان من الوضوح بمكان. هذا ما حدث بشأن كثير من الآيات، كانت محكمة البيان في حينها، وأمست بفعل أهل الشغب متشابهة بعد حين، ولكنّ ا يحقّ الحقّ ويبطل الباطل ولو كره المجرمون. من ذا يعلم التأويل؟ قال تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاّ َ ا وَالرّ َاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)[41]. هناك بحث عريض في الوقف على لفظ الجلالة، أو العطف. غير أنّ النابهين من المفسّرين أجمعوا على ضرورة العطف، ورفضوا صحّة الوقف، وذلك وقوفاً إلى جانب الأدب الرفيع والفصحى من اللغة في هكذا تعابير. هذا، وضرورة الحكمة تقضي بفتح باب العلم بكتاب ا في جميع دلائله وبيّناته; لأنّه نزل هدىً للعالمين، ومصباحاً ينير درب الخافقين. أمّا وفيه لفيف من آيات مغلقة أبوابها في وجه الخلق أجمعين حتّى الأئمة الأمناء على وحيه المطّهرين، فهذا ممّا يتنافى وحكمته تعالى أن يُدلي إلى الناس كتاباً فيه